



الجمهورية العربية السورية  
Syrian Arab Republic

بيان وفد الجمهورية العربية السورية

أمام

الدورة السابعة والتسعين للمجلس التنفيذي  
لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس البعثة

الوزير المفوض رانية الرفاعي

**Minister Plenipotentiary Rania Alrifaiy  
Charge D'affaires of the Permanent Mission  
of the Syrian Arab Republic to the  
OPCW**

لاهاي - هولندا

**6 - 9 تموز 2021**

السيد الرئيس،

بدايةً ينضم وفدي إلى بيان مجموعة دول حركة عدم الإنحياز والصين، الأطراف في الإتفاقية، الذي ألقاه نيابةً عنها سعادة السفير فكرت أخدموف، المندوب الدائم لأذربيجان لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس،

إن الجمهورية العربية السورية التي إنضمت بقرارها الإستراتيجي في عام 2013 إلى إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قد أوفت بجميع إلتزاماتها في التخلّص من كل ما هو مطلوب منها بموجب هذا الانضمام، وتعاونت بشكلٍ تامٍ ووثيق مع الأمانة الفنية في تنفيذ كل إلتزاماتها التي نشأت بموجبه ، وطلبت مساعدة المنظمة لصياغة إعلانها الأولي لعدم توفر الخبرة المطلوبة لديها آنذاك، وأنجزت إلتزاماتها بشكلٍ مثالي وغير مسبوق في ظل ظروف صعبة ومعقّدة، وهو موثّق في تقارير المدير العام والأمانة الفنية، وبشكلٍ يتجاوز بكثير ما قامت به دول إنضمت إلى المنظمة منذ إنشائها، والتي ماتزال تتلکّى حتى اليوم في تدمير ترسانتها الضخمة من الأسلحة كيميائية ومرافق إنتاجها، وهي قد واجهت بالإضافة إلى غيرها من الدول مشاكل أيضاً في إعلاناتها الأولية، ومنها من أعلنت بعد 19 عام من إنضمامها عن منشأة لإنتاج عنصر كيميائي نقي، وإكتفت بالإعلان عن إنتهاء العمليات فيه لأنها " لم تكن تعلم بالإلتزامات التي تفرضها الإتفاقية"، وهي لم تواجه نفس التوظيف السياسي والسلوك الإنتقائي التمييزي الذي تعرّضت له سورية، وهذه مستمرة في تقديم تعديلات على إعلانها الأولي حتى يومنا هذا دون أن يعتبر ذلك إشارة على "عدم وفائها بإلتزاماتها بموجب الإتفاقية" أو "توصل الامانة لإكتشافات جديدة!"، في حين تستمر الولايات المتحدة هذا بحيازة أكبر ترسانة كيميائية في العالم بما يُشكل خطراً على كل شعوب العالم ودوله، واداة لتهديد السلم والأمن الدوليين، بذرائع عدة، من بينها جائحة كوفيد -19..

لقد توقّعت سورية أن تتعاون المنظمة معها وأن تقيّم ما قامت وتقوم به بشكلٍ إيجابي لكنها تحوّلت إلى أداة لممارسة الضغوط على سورية وتوجيه الإتهامات الباطلة ضدها. وجرى تفسير وتأويل كل ما يذكره فريق تقييم الإعلان من قبل الدول بطريقة غير علمية بما يتناسب وأجنداتها المعروفة، وبنيت عليه الكثير من الإستنتاجات من قبل تلك الدول، وقامت بتوجيه الإتهامات الإفتراضية بخصوص عدد من المسائل الفنية، مُستبقةً بذلك صدور نتائج المشاورات العلمية

والفنية المطوّلة التي لا تزال جارية بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان بشأنها لغاية الآن.

لاحظنا أن فريق تقييم الإعلان يقدم فرضية معينة ويعمل على إثباتها، ويتجاهل كل ما يقدمه الجانب السوري من معلومات، وينتقل، قبل انتهاء المناقشات إلى تأكيد قاطع بوجود عامل كيميائي نقي في أحد المواقع، ويطالبنا السيد المدير العام بالإعلان عن هذا الموقع على أنه موقع إنتاج تم استخدامه للإنتاج و/أو التسليح. لقد أعلنت سورية قد سبق وأعلنت عنه سورية في إعلانها الأولي على أنه لم يُستخدم مطلقاً في إنتاج الأسلحة الكيميائية. وأوضح الجانب السوري إن وجود مادة كيميائية لا يعني إطلاقاً وجود نشاط كيميائي محظور في ذلك الموقع. لقد جرت مناقشات فنية مطولة مع فريق تقييم الإعلان حول هذه المسألة، وبين الجانب السوري أسباب وجود مثل هذه العينة/العينات، ولا تزال المشاورات الفنية قائمة مع الفريق حول هذه المسألة حتى الآن. ورغم ذلك تم اختيار تسليط الضوء على هذه المسألة دون غيرها في الأشهر القليلة الماضية في ظل الحملة المتصاعدة ضد سورية لوضع الأسس لاستصدار القرار رقم C-25/DEC.9 والتي ما تزال مستمرة حتى الآن، ويتم إفراد مساحات واسعة لمسألة من المسائل العدة لدعم ادعاء بعض الدول ان لدى سورية ما تخفيه، علماً بأن فريق تقييم الإعلان أخذ عدة عينات من الموقع على مدى سنوات عدة بعلم وتعاون كامل من الدولة السورية. فلو كانت سورية لديها ما تخفيه لما سمحت للفريق بزيارة الموقع مرة تلو الأخرى، وأخذ العينات منه مرة تلو الأخرى.

اما المسألة الثانية الجديدة التي أضافها الفريق إلى المسائل العالقة، هي تلك التي أدرجها المدير العام في تقريره 91 و92. على الرغم من أن هذه المسألة لا تزال تخضع لمناقشات علمية فنية، وقد زودت اللجنة الوطنية السورية الأمانة الفنية برد أولي حول هذا الموضوع على أن تُستكمل المناقشات خلال جولة المشاورات القادمة.

لقد بات واضحاً أنه مهما قدمت سورية من معلومات، فإن ملف المسائل العالقة لن يُغلق، بل والهدف هو زيادة المسائل العالقة في كل زيارة للفريق لسورية، طالما أن التعليمات المُعطاة للفريق تقضي بإبقاء هذا الملف مفتوحاً.

## السيد الرئيس،

لقد تعاونت سورية مع الأمانة الفنية وأفرقتها المختلفة، وحرصت على المضي قدماً - وبكل زخم وتعاملت بكل إخلاص وإنفتاح وحسن نية مع أفرقتها، في ظل الإجراءات القسرية أحادية الجانب للإنسانية المفروضة عليها والتحديات التي فرضها نقشي وباء كوفيد19، وعلى الرغم أيضاً من الظروف الأمنية الصعبة في كثير من الأحيان، وهذا ما عبّرت عنه في تقاريرها الشهرية للمنظمة وآخرها التقرير رقم 91، فقد شهدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منحدرًا خطيراً حين اعتمدت في الدورة الـ 25 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الحظر قراراً عدائياً ضد سورية، وسط إنقسام حاد بين مواقف الدول الأطراف نتيجة ابتزاز وضغوط مارستها دول معروفة، في سابقة هي الأولى في تاريخ هذه المنظمة عبر توجيه تهم باطلة "بعدم الإمتثال" وتعليق حقوق دولة عضو انضمت إليها بإرادتها الحرة وتعاونت مع أمانتها الفنية بشكل شفاف وفاعل وبنّاء على مدى السنوات الثماني الماضية.

وإن تصويت 45% من الدول الأطراف في الإتفاقية لصالح تمرير القرار دون أن يحظى بالتوافق أو دعم أغلبية الدول الأطراف، يجعل هذا القرار مسيئاً بامتياز وهو يمثل تجسيداً لتقارير خاطئة مليئة باستنتاجات مضللة ومفبركة لما يسمى فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي لم تعترف سورية وغيرها من الدول الأطراف بشرعيته منذ اليوم الأول لإنشائه ولم تعترف بنتائج تحقيقاته التي تشوبها الإشكاليات القانونية والفنية واستندت إلى إستنتاجات وتحليلات غير مهنية لبعثة تقصي الحقائق التي عملت على التحقيق في حوادث مزعومة في سورية بما لا يتسق مع وثيقة الشروط المرجعية لعملها ودون الالتزام بالمبادئ الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومبادئ المهنية والمصادقية وعدم الإنحياز، إذ تجاهلت طرائق ومنهجيات العمل الواردة في ملحق التحقق الذي يشدد على قيام فرق الأمانة الفنية بزيارة موقع أي حادثة مزعومة وجمع خبرائها للعينات بأنفسهم والحفاظ على سلسلة حضانتها فضلاً عن اعتمادها بشكل كامل على "مصادر مفتوحة" تنشر معلومات مغلوبة تقف وراءها دوائر استخبارات معادية لسورية أو معلومات مضللة حصلت عليها من "مصادر مفتوحة مشوهة" أو إستلمتها من تنظيمات إرهابية مثل جماعة الخوذ البيضاء.

حيث إعتمدت الأمانة الفنية في تقاريرها على عينات لم تلب الحد الأدنى من معايير جمع العينات في المنظمة. كما تتهرب بعثة تقصي الحقائق دائماً من الرد فيما يخص الشهود وشهاداتهم، وأماكن تواجدهم، وهوياتهم، بحجة حماية الشهود والمعلومات، دون معرفة المعايير الأساسية التي إعتمدت عليها البعثة لتقييم هذه الشهادات.

إن القرار الصادر خلال الدورة 25 لمؤتمر الدول الأطراف هو أحد الأدلة الواضحة على ذروة أساليب التلاعب والإستغلال، فعلى الرغم من حجم التضليل المخيف الذي مارسه الدول التي تقف وراء هذا القرار، وتغليفه بشعاراتٍ وإدعاءات زائفة، إلا أن كل ذلك يجب أن لا يضع غشاوةً أمام أعيننا جميعاً لكشف الأهداف الحقيقية له والمتمثلة في خلق سابقة جديدة خطيرة تضمن لتلك الدول تمرير قرارات تخدم أهدافها.

إن بلادي أبدت وتبدي إستعدادها الكامل دائماً للتعاون مع المنظمة بشكل يضمن حقوقها وفي جو بعيد عن الضغوط والتسييس، وإن إدعاء أي من الحضور بعدم تعاون سورية في أي لحظة منذ إنضمامها وحتى يومنا هذا هو كلام عار عن الصحة، وفقد جرت كل النشاطات والجولات والزيارات والمهمات وفق ترتيبات إتفق عليها الجانبان دائماً بما يتناسب مع إلتزامات كل منهما.

في هذا الإطار نجدد الطلب من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومديرها العام إيلاء الاهتمام اللازم للمطالبات بمعالجة أوجه القلق والمشاكل الحقيقية والأخذ بالملاحظات الجوهرية التي قدمتها عدد من الدول الأطراف، ومنها سورية، وعدد كبير من الخبراء والأكاديميين حول تقارير بعثة تقصي الحقائق فيما يتعلق بحوادث الاستخدام المزعومة في سورية وفي مقدمتها تقرير حادثة دوما، فإن تجاهل المنظمة لملاحظات جوهرية واستفسارات محقة قدمتها شخصيات مهمة وخبراء متخصصون وأكاديميون مرموقون، وسعيها المستمر لتجاهل المشاغل العلمية والفنية والقانونية التي أثارها الدراسات التي قدمتها سلطات وخبراء الدول الأطراف، ورفض إعادة النظر فيها أمام الخبراء المعنيين والهيئات المتخصصة هو أمر غير مقبول، ويعرض مصداقية عمل المنظمة أمام الدول الأطراف والعالم للخطر ويثير شكوكاً حول حرص القائمين عليها في الحفاظ على مهنية وموضوعية عملها، خاصة عندما يقومون بتلاوة البيانات المتحيزة في المحافل الدولية في نية فاشلة لإسباغ الشرعية الدولية

على تقارير المنظمة المشوبة واللامهنية التي يتعامل بها بعض موظفو المنظمة على مختلف المستويات.

إن بلادي تعتبر إتماداً مزدوجاً المعايير الذي تتبعه الأمانة الفنية بالأخذ بالمعلومات والشهود والأدلة الذين تبرزهم جهات غير موثوقة مثل مجموعة الخوذ البيضاء الإرهابية وتسلمها إياها في دولة أخرى مجاورة، وإعطاءها الموثوقية الكاملة في حين تجاهل المعلومات والأدلة العلمية والفنية والتقارير التي تقدمها السلطات الرسمية لدولة طرف في الإتفاقية مثل سورية بشأن استخدام جهات أخرى لأسلحة كيميائية أو شهادات شهود عيان كانوا في قلب الحدث هو أمر غير مقبول. وتعتبر بلادي ما جاء في تقرير حادثة سراقب المزعومة عام 2018 من مغالطات، وخروج التحقيقات فيها عن مبادئ التحقيق والتحقق المنصوص عليها في الإتفاقية، ومنها الفقرة (أ-52) و (أ-56) حول أخذ المفتشين للعينات بأنفسهم وكيفية مناولة والحفاظ على العينات، والتي تجسد مبدأ الحفاظ على سلسلة الحضانة وأيضاً الفقرتين (أ-62) و (أ-63) بخصوص صياغة التقارير النهائية وإدراج الآراء المخالفة وإستمزاج رأي الدولة الطرف المعنية إنتهاكاً واضحاً لأحكام الإتفاقية، وكأنما صيغ التقرير ليصلح كتقرير إعلامي وليس تقرير فني صادر عن منظمة متخصصة، ليضع جرائم الإرهابيين وفسادهم في الأرض مع بسالة الجيش العربي السوري بأداء واجبه الوطني بالدفاع عن الأرض والوطن على كف واحدة!.

ومع ذلك، فقد رحبت سورية ببعثة تقصي الحقائق بدون قيود وتعاونت معها بشكل كامل خلال زيارتها إلى سورية في الفترة من 13 نيسان إلى 2 أيار 2021 لإستكمال التحقيق في حوادث إستخدم فيها الإرهابيون أسلحة كيميائية ضد المدنيين السوريين والجيش العربي السوري. وهي سبقت وزارت محافظة حماة ومدينة السلمية أربع مرات في شهر كانون الأول 2017، وأيلول 2018، وتشرين الأول 2019، وكانون الأول 2019، قدمت خلالها سورية كل التسهيلات الممكنة وأتيح لها وثائق ومقابلات مع المعنيين في تلك الحوادث وكل ما طلبه الفريق. وقد مضى على هذه الحوادث ما يزيد على 3 سنوات ولغاية الآن لم تستكمل البعثة تحقيقاتها ولم تصدر تقريرها النهائي. كما إطلعت البعثة على الأدلة الموثقة بخصوص حادثة كفر زيتا المزعومة عام 2016. وإكتفت بالقول " لا نزال نجمع المعلومات وسنقوم بتحليلها".

إن ما يدعو للإستهجان أن تطلق الإدارة الأمريكية وحلفاؤها سيل من الاتهامات بشأن إدعاءات إستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وأن تصدر لوحدتها النتائج والأحكام وتنتهك سيادة دولة طرف أخرى، وتقوم بوظيفة الشرطي والمحقق والقاضي، في الحالتين اللتين إما لم تباشر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعد تحقيقاً بشأنها، أو قدمت سابقاً تقارير تفيد بعدم وجود نشاطات كيميائية محظورة في الموقع تنتهك التزامات سورية بموجب الاتفاقية وعدم رصد أي مواد كيميائية في نتائج تحليل العينات المأخوذة من المركز، أو أنشطة بحاجة إلى إهتمام إضافي أو حالات من "عدم اليقين"، وتشيد بتعاون سورية وتقديمها لكافة التسهيلات لأفرقتها مثل تقرير جولة التفتيش السابعة في مركز الدراسات والبحوث العلمية، وهو من التقارير التي لم ولن تجد طريقها إلى تقارير المدير العام الشهرية للأسف.

وأضيف إلى الحالتين السابقتين حالة ثالثة هي إحراز تقدم ميداني من قبل الجيش العربي السوري خلال حربه على الإرهاب. والإدارة الأمريكية نفسها غير مؤهلة للحديث عن حالات عدم الإمتثال لاتفاقية حظر إستخدام الأسلحة الكيميائية ولأي إتفاقية دولية في ضوء السجل التاريخي المخزي لإنتهاكاتها المستمرة لأحكام الإتفاقيات الدولية وتصنيعها وتطوير كافة أشكال أسلحة الدمار الشامل وإستخدامها ضد شعوب الدول الأطراف الحاضرين اليوم. وبالطبع ليس مستغرباً أن يتزامن هذا السلوك مع حدوث تغييرات إيجابية مهمّة في سورية للنيل من خياراتها الوطنية وتدمير منجزاتها الحضارية وتفنتيت وحدتها الترابية.

ترى بلادي بأن هذا القرار يندرج في إطار السعي الأمريكي وبعض الدول التي تدور في فلكه لعرقلة جهود الحكومة السورية لإعادة الأمن والإستقرار إلى ربوع البلاد، وتضليل الرأي العام، وإيجاد المبررات والذرائع لشن عدوان جديد على الأراضي السورية.

قدم المدير العام إحاطة لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في جلسته المنعقدة بتاريخ 2021/6/3 . وجه السيد وزير الخارجية والمغتربين، رئيس اللجنة الوطنية، رسالة بموجب مذكرة البعثة رقم 51 تاريخ 2021/6/23، للمدير العام بشأن ما ورد في تلك الإحاطة. وطلبنا من الأمانة الفنية تعميم الرسالة على الدول الأطراف ونشرها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الحالية للمجلس التنفيذي على موقعها على الإنترنت وعلى الموقع الخارجي. وما زلنا نتطلع إلى قيام الأمانة الفنية بذلك.

السيد الرئيس،

إن جرائم التنظيمات الإرهابية بمختلف مسمياتها ضد الشعب السوري، بما في ذلك إستخدامها للأسلحة الكيميائية، بات معروفاً للجميع، وكذلك الأطراف الإقليمية والدولية التي تقف ورائها. لقد حرصت سورية على إبلاغ أمانة المنظمة ومجلس الأمن بشكل دوري ورسمي بالمعلومات التي تتوفر لديها عن الأنشطة التي يقوم بها الإرهابيون، بما في ذلك نقل وحياسة المواد الكيميائية السامة والتحضير لمسرحيات مفبركة عن تنفيذ هجمات بمواد كيميائية، من أجل إتهام الجيش العربي السوري بها، زاد عددها عن 200 مذكرة، لم نجد رد فعل بشأنها من الأمانة الفنية. وندعو المنظمة إلى عدم تجاهل هذه المعلومات وضرورة أخذها بالجدية التامة والتعامل معها بأقصى درجات المسؤولية، في إطار ولايتها التي حددتها إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

أرجو إعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة السابعة والتسعين للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقع العام للمنظمة على الإنترنت والموقع الخارجي. وشكراً.